PARLIAMENTARY FORUM
ON SMALL ARMS AND LIGHT WEAPONS

بيان السياسة العامة بشأن الشباب والسلام والأمن

اجتماع مجلس المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في 7 نيسان/أبريل 2018،

إن جيل الشباب اليوم هو أكبر جيل عرفه العالم على الإطلاق. وتوجد نسبة عالية من الشباب في البلدان النامية[1] وفي كثير من المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة والعنف حيث تشكل غالبية السكان من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عامًا.[2] يحدد المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة حاجة الشباب والبرلمانيين إلى توحيد قواهم من أجل منع العنف المسلح والحد منه. وقد أعرب أعضاء المنتدى البرلماني مرارًا عن الاهتمام بمعالجة دور الشباب وتيسير تبادل المعلومات مع الشباب.

ما تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة السلاح المفضّل في العنف الإجرامي والعنف في حالات الصراع. في انتهاك للقانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تؤثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تأثيرًا سلبيًا قويًا على أمن الشباب وحقوقهم وسلامتهم البدنية والعقلية في جميع أنحاء العالم. ويتأثر الشباب بصفة خاصة بوجود الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في حالات الصراع وما بعد الصراع، وكذلك في البيئات التي لا توجد فيها صراعات.

لقد تعهدت بلدان العالم معًا بالعمل على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ جدول أعمال 2030، حيث يشكّل الهدف 16 المتعلق بالمجتمعات السلمية والشاملة منارة لمعالجة المشاكل المتصلة بالعنف المسلح والنزاع.

في حين أن هذه المهمة تتطلب مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، فإن المشاركة النشطة للشباب أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الناجح لجدول أعمال عام 2030 والجهود الرامية إلى الحد من العنف والنزاعات ومنعها. كان للمجتمع المدني ككل دور هام في تشكيل أهداف جدول الأعمال، ولكن تبيّن الدراسات أن[3] المنظمات الشبابية لم تُمنح الحيز اللازم للتأثير على جدول الأعمال. كما أن شروط استمرار المشاركة محدودة وليست مدعومة، وهو أمر لافت للنظر، بالنظر إلى أن جدول الأعمال هو مستقبلهم. وهذا يعني أنه يجري إهمال حقوق الشباب في الوقت نفسه الذي يفتقد فيه العالم إلى مساهمات قيّمة في تحقيق الأهداف.

في ضوء ذلك، يرحب المنتدى البرلماني بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن،[4] الذي يوفر توجيهًا حيويًا لمعالجة هذه المسألة في مجال العنف المسلح والوقاية منه. ويحدد القرار، الذي اتُّخذ في عام 2015، خمس ركائز رئيسية للعمل، وهي: المشاركة والحماية والوقاية والشراكات وفك الارتباط وإعادة الإدماج. وهو الأول من نوعه الذي يعترف رسميًا بالدور الإيجابي للشباب وحقوقهم في إقامة سلام مستدام ويمهّد الطريق للكيفية التي يمكن بها للحكومات والجهات الفاعلة الأخرى أن تدعم الشباب في هذا الدور.

---

[1] مبعوث الأمين العام المعني بالشباب «10 أشياء لم تكن تعرفها عن سكان العالم» (2017) http://www.un.org/youthenvoy/2015/04/10-things-didnt-know-worlds-population/

[2] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن (2015) http://unoy.org/wp-content/uploads/SCR-2250.pdf

[3] المجلس الوطني لمنظمات الشباب السويدية، LSU "UNGAS engagemang för en hållbar värld"(2016) http://lsu.se/wp-content/uploads/2016/11/ungas_engagemang_for_en_hallbar_varld-agenda2030-rapport_webb.pdf

[4] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن (2015) http://unoy.org/wp-content/uploads/SCR-2250.pdf

ينظر عادة إلى الشباب إما كضحايا للعنف أو كمرتكبين له. وهناك ميل إلى اعتبار «تزايد الشباب» كتهديد للأمن والاستقرار. وينظر إلى الشباب بصفة خاصة على أنهم مشكلة، يحتمل أن تكون خطيرة، وأنهم الجناة الرئيسين للعنف الإجرامي والسياسي، بما في ذلك التطرف إلى العنف والتطرف العنيف. تعد البطالة وانعدام الفرص عاملين أساسيين يساهمان في العنف ويجب مواصلة معالجتهما في السياسات والبرامج في جميع أنحاء العالم. كما أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليست مصدر العنف المسلح أو الصراع، بل هي مضاعفات للعنف والصراع. وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة المقدّم إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فإن «توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها على نطاق واسع يشكل عاملًا رئيسيًا في تمكين النزاع".[5]

ومع ذلك، الشباب الناشطين في العنف هم أقليّة. فعلى الرغم من العيش في ظروف صعبة، إلا إن غالبية الشباب لا يشاركون في العنف. وتشكّل كلتا المجموعتين بدلًا من ذلك موارد قيّمة لمنع العنف المسلّح والحد منه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من البلدان التي يوجد فيها نسبة كبيرة من الشباب مستقرة نسبيًا.[6] وبالتالي، فإن قرار مجلس الأمن 2250، المدعوم ببحوث كبيرة[7]، يمثّل معلمًا بارزًا من حيث أنه يوفر نهجًا ثالثًا ينظر فيه إلى الشباب بوصفهم بناة للسلام ينبغي الاعتراف بجهودهم ودعمها.[8]

من المهم أيضًا الاستمرار في تطبيق نهج يراعي الفوارق بين الجنسين وإدراج تجارب الرجال والنساء والفتيان والفتيات في جميع المناقشات المتعلقة بالسلام والأمن. حيث كثيرًا ما يرتبط العنف بمعايير الذكورة. الفتيان والرجال هم الذين يرتكبون أعمالًا عنيفة إلى أقصى حد كما أنهم الضحايا المباشرين الرئيسيين. وبينما يمثّل الفتيان والرجال أغلبية ضحايا العنف المسلح المميت بنسبة 84%، [9]فإن له أيضًا عواقب مدمرة على النساء والفتيات اللاتي يتعرضن بشدة لخطر مختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس الذي لا يعتبر فقط مجرد نتاج ثانوي للنزاع، وإنما هو أداة استراتيجية تم الاعتراف بها رسميًا في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1820.[10] كما أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤدي إلى زيادة العنف ضد المرأة. وتبين[11] الدراسات أن هناك علاقة مباشرة بين معدلات قتل الإناث واستخدام الأسلحة النارية حيث استخدمت الأسلحة النارية على الصعيد العالمي في ثلث جميع حالات قتل الإناث. وبالتالي، فإن تعزيز الحد من الأسلحة هو تعزيز لأمن المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد مشاركة الشابات في العنف والجماعات المتطرفة.[12] وتبين البحوث أن النساء يشكلن 10- 30% من القوات والجماعات المسلحة[13]، وأن العديد منهن ينضمن من أجل الحصول على مزيد من الحقوق والمساواة بين الجنسين. تساهم النساء، كمدنيات، في التحريض على العنف من خلال تشجيع الرجال أو عن طريق نقل كراهية العدو للأطفال.[14]

---

[5] تقرير الأمين العام لعام 2015 المقدم إلى مجلس الأمن،
http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2015/289

[6] الفريق العامل المعني بالشباب وبناء السلام التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنمية الشباب بدعم من مؤسسة بيسينيكسوس "مشاركة الشباب في بناء السلام: مذكرة عملية
http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/Practice%20Note%20Youth%20&%20Peacebuilding%20-20January%202016.pdf%

[7] المرجع نفسه.

[8] الشبكة المتحدة لبناة السلام الشباب (UNOY بناة السلام) مدونة UNOY 9 كانون الأول/ديسمبر 2015
http://unoy.org/unsc-adopts-resolution-on-youth-peace-and-security/

[9] مسح الأسلحة الصغيرة «تحليل جنساني لحالات الموت العنيف» 2016
http://www.smallarmssurvey.org/fileadmin/docs/H-Research_Notes/SAS-Research-Note-63.pdf

[10] قرار مجلس الأمن 1820 (2008)
http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/CAC%20S%20RES%201820.pdf

[11] الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية «أسلحة المرأة والحرب - نقد جنساني للصكوك الدولية» (2015)
http://www.reachingcriticalwill.org/images/documents/Publications/women-weapons-war.pdf

[12] الفريق العامل المعني بالشباب وبناء السلام التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنمية الشباب بدعم من مؤسسة بيسينيكسوس "مشاركة الشباب في بناء السلام: مذكرة عملية http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pdf/Practice%20Note%20Youth%20&%20Peacebuilding%20-20January%202016.pdf%

[13] المرجع نفسه.

[14] البنك الدولي "النوع الاجتماعي و الصراع و التنمية" (2005)
http://siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/30494GenderConflictandDevelopment.pdf

وبالتالي، فإن الربط بين جدول أعمال عام 2030 وقرار مجلس الأمن 2250 من أجل تعزيز الشباب بوصفهم بناة نشطين للسلام هو أساس مهم لمنع العنف المسلح والحد منه. إن بيئة العنف المسلح أو التهديد بالعنف يمكن أن تشكّل في حد ذاتها عائقًا أمام فرص الشباب للمساهمة بنشاط في السلم والأمن. يوفر هذان الصكان فرصًا فريدة لتحديد الخطوات المقبلة لتعزيز دور الشباب بوصفهم بناة للسلام.

تُعزَّز حقوق الشباب ومشاركتهم عندما تُدرَج في سياقات يرون فيها أنهم يُؤخذون على محمل الجد ويتم الاستماع إليهم من قِبل أولئك الذين يتولون السلطة، ولكن هناك نزعة إلى الانخراط في المقام الأول مع الشباب الراسخ والمتعلمين. وتشهد المنظمات الشعبية الناشطة في مجال الشباب والعنف على وجود فجوة بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة. وقد يؤدي انعدام الثقة بالسياسيين والعمليات الديمقراطية بين الشباب إلى اللجوء إلى العنف والسلوك غير الديمقراطي. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية والأساسية للنجاح في تحديد سبل جديدة ومبتكرة لإشراك الفئات غير المنظمة والضعيفة والشباب المعرضين للخطر في المناقشات من أجل بناء الثقة وضمان إجراء حوار مفيد للطرفين. تؤدي المنظمات الشبابية وأعضائها دورًا حاسم في توجيه هذا العمل وتقديم المشورة بشأن صيغ مناسبة للحوار الذي يلبي احتياجات ومصالح الشباب.

يجب أن يجري الحوار مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، من أجل إدراج خبرات الشباب ومعارفهم في مختلف الميادين. وللبرلمانيين أهمية خاصة لبناء السلام المستدام وتوفير منبر لمصالح مختلفة للتعبير عن وجهات النظر - بما في ذلك آراء الشباب. وفي السياق الوطني، يضطلع البرلمانيون بثلاثة أدوار رئيسية هي: الوظائف التشريعية والإشرافية والتوعوية، وكذلك من خلال التعاون والتبادل الدوليين من أجل تنفيذ وتحقيق أقصى قدر من التآزر. وفي هذا السياق تحديدًا، يتصل دورهم بعمليات مثل خطط العمل المرتبطة بمنع العنف المسلح، وجدول أعمال 2030، والقرار 2250.

تمشيًا مع القرار، يمكن لأصحاب المصلحة مثل المنتدى البرلماني أن يساهموا من خلال تهيئة بيئات تمكينية يشارك فيها الشباب من خلفيات مختلفة في الجهود الرامية إلى منع العنف والحد منه، فضلًا عن معالجة المسألة في حد ذاتها. ويمكن للمنتدى البرلماني مع الهيئات البرلمانية الأخرى وأعضائها أن يكون حلقة الوصل المفقودة بين المؤسسات العامة والشباب، بما في ذلك منظمات الشباب والأفراد المعرضين للخطر والشباب بوجه عام - حيث يشكّل البرلمانيون العامل الذي يربط بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة — تعزيز العقد الاجتماعي.

الأهداف

مجلس المنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في اجتماعه في7 نيسان/أبريل، 2018:

يعترف بالمساهمة المهمة والإيجابية للشباب في الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، وتجنب فخ مفاهيمي أن الشباب هم إما ضحايا أو مرتكبي العنف ويدرك أن وجود ترتيبات مؤسسية فعالة لضمان مشاركة الشباب في عمليات بناء السلام تسهم إسهامًا كبيرًا في السلام والأمن الدوليين.

يرحب بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2250 بشأن الشباب والسلام والأمن (2015) ويدعم هذا القرار، *ويدعو* إلى تنفيذه بشكل كامل وفوري.

يشجع مشاركة الشباب في عمليات السلام والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، ويدعو إلى إنشاء هياكل في عمليات صنع القرار على جميع المستويات لجلب مهارات الشباب ووجهات نظرهم بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن؛

يدرك بأنه على الرغم من أن الرجال والفتيان هم الجناة الرئيسيون والضحايا المباشرين، فإن العنف المسلح له عواقب على الفتيات والنساء بوصفهن ضحايا، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس، وكذلك من خلال المشاركة النشطة في الأنشطة العنيفة، كمقاتلين أو مدنيين، ويعيد التأكيد على أهمية إدراج تجارب النساء والرجال في أي عمل مخطط له، بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج *المتصلة بالسلام والأمن.*

يوجه الانتباه إلى أن حالة الشباب ترتبط بوضوح بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يؤثر تأثيرًا سلبيًا قويًا على أمن الشباب وحقوقهم وسلامتهم البدنية والعقلية ويجب معالجته في المناقشات المتعلقة بالأمن والتنمية على الصعيد العالمي.

يشجع الحوار الجاري بين المجتمع المدني والمؤسسات العامة بشأن القضايا المتصلة بالشباب والسلام والأمن، ويسلم بأهمية بناء الثقة وتحديد سبل مبتكرة جديدة لإدماج الفئات الضعيفة.

يقر بالدور الهام للمنظمات الشبابية في معالجة المسائل المتصلة بالعنف المسلح وما تنطوي عليه من إمكانات في إجراءات الوقاية والاستجابة لدعم الشباب الضعفاء؛ ويشجع البرلمانيين على إقامة شراكات مع المنظمات الشبابية لزيادة أثر البرلمانات والعمل.

يسلّم بأن البطالة وانعدام الفرص عاملان هامان يساهمان يؤديان بالشباب إلى اللجوء إلى العنف الإجرامي أو السياسي, ويشدد على ضرورة مواصلة الاستثمار في المبادرات والشراكات العامة والخاصة على السواء.

يشدد على أهمية الاستثمار في الشباب وبناء السلام في البرامج الحكومية وكذلك من خلال مبادرات المجتمع المدني و تعزيز المبادرات التي يقودها الشباب والتي تتجاوز الشباب الراسخ والمتعلمين.

يدعو البرلمانيين إلى مراجعة وتدقيق السياسات الحكومية في برامج الحزب، قانون الاعتمادات المالية وخطط العمل الميزانيات المتعلقة بجدول أعمال عام 2030، قرار مجلس الأمن رقم 2250 وغيرها من العمليات ذات الصلة بالشباب والسلام والأمن.

يشجع التعاون البرلماني فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل الأفكار وتبادل الخبرات في الجهود الناجحة لمنع العنف بين الشباب وبرامج بناء السلام بين الشباب في مختلف المناطق.

يشدّد على الدور الهام للدول والبرلمانيين والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة في إنشاء آليات لرصد الشباب والسلام والأمن والإبلاغ عنها، فضلًا عن تمويل مبادرات العمل والبحوث وتقييمها بشكل مستقل *للتحقيق في أثر برامج بناء السلام للشباب.*

يكلّف المنتدى البرلماني وأعضاءه والأمانة العامة ببذل جميع الجهود اللازمة من أجل التنفيذ الفعّال لقرار مجلس الأمن 2250 المتعلق بالشباب والسلام والأمن.